اقتصاديات الصالح العام

أ.د. عثمان محمد عثمان *

مقدمة:

كتبت فى عدد ديسمبر ٢٠١٧ من هذه الدورية المرموقة ما أرى أنه تحدياً يواجه استخدام النظرية الاقتصادية الكلية (الماكرو اقتصادية) فى وضع سياسات التوازن والنمو الاقتصاديين. فعندما يواجه الاقتصاد حالة اختلال مالى ونقدى أو بطالة متزايدة، هل يلجأ أصحاب القرار إلى الوصفة الكينزية، أم السياسة النقدية؟ تكمن المعضلة فى أن أياً من المنهجين سيكون له منطقه الواضح فى الربط بين المتغيرات الاقتصادية وآليات تفاعلها، وتأثيراتها المتبادلة، ونتائجها المتوقعة. كيف نحكم على صواب أى النظريتين، وصلاحية كل منهما لحل المشكلة القائمة؟ بعيداً عن الاقتناع الفكرى المسبق لصاحب القرار ومستشاريه، يبدو أنهم سيكونون فى حاجة إلى "معيار" للحكم على ملاءمة الحل الكينزى أو النقدى. ما هو هذا المعيار؟ لم أتطرق فى مقالتى المشار إليها أعلاه إلى هذا السؤال، وربما لم تخطر ببالى الحاجة إلى طرحه أساساً.

فى غضون إعداد تلك المقالة كانت قد صدرت النسخة الانجليزية من كتاب يحمل عنواناً مُلْفِتاً، لم يَدِّرْ بخلدى أهميته لارتباطه بكل ما تعلمته ومارسته فى نطاق علوم الاقتصاد، عنوان الكتاب هو "اقتصاديات الصالح العام". للاقتصادى الفرنسى الحائز على نوبل(Jean Tirole)

وعبر قراءة الكتاب وجدت أن "الصالح العام" ربما يوفر معياراً كافياً وضرورياً لاختيار سياسة اقتصادية ما، وقرار مالي (استثماري) محدد، ويصلح مؤشراً كاشفاً لأفضلية أى من السياستين: الكينزية والنقدية، فى مواجهة المشكلة الاقتصادية المطروحة. فما هو مفهوم الصالح العام؟ ماهو دور علم الاقتصاد فى السعى نحو وضع سياسات اقتصادية يكون مبتغاها هو مصلحة المجموع؟ هل اقتصاديات الصالح العام تعمل فى إطار أى نظام اقتصادى/ إجتماعى؟ سنعرض باختصار فيما يلى وجهة نظر المؤلف فى تلك المسائل.

* رئيس تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، وزير التخطيط الاسبق .

ما هو الصالح العام ؟

يتطلب تعريف الصالح العام– الهدف الجماعى للمجتمع– حُكْماً قيمياً، إلى حد ما، كما يرى المؤلف، فالحكم والتقدير الذى يقوم به كل منا يعكس بالضرورة تفضيلاتنا الفردية، المعلومات المتوفرة لنا، ومواقعنا فى المجتمع. وحتى عندما نتوافق على بعض الأهداف الأساسية المرغوبة، فقد نبقى على خلاف حول الأهمية النسبية للمساواة، القدرة الشرائية، البيئة أو العمل مقابل الحياة الشخصية دون الحاجة للتذكير بأبعاد شخصية أخرى، مثل القيم الأخلاقية، الدينية والروحية، التى تتباين حولها الآراء كثيراً. وعلى الرغم من ذلك يمكن التخلى عن بعض التعسف الذى ينطوى عليه تعريف الصالح العام، إذ يقتضى الأمر أن يتجرد المرء– عند تقدير حُكْمِه وإختياراته–من خصائصه ووضعه (مكانته) فى المجتمع ، ويضع نفسه "خلف ستار الجهل"، وعدم المعرفة لكى يوضح فكرته يُعيد طرح السؤال عن طبيعة وشكل المجتمع الذى قد يرغب شخص ما فى العيش فيه. وبطبيعة الحال فإن المقصود بالمجتمع ليس "المجتمع المثالى"، حيث– على سبيل المثال– يقوم تلقائياً المواطنون، العمال، قيادات الأعمال، السياسيون بوضع الصالح العام قبل مصالحهم الشخصية. وحتى لو أن الناس لا يسعون باستمرار إلى تحقيق مصالحهم المادية، فإنهم غالباً يعطون الأولوية لمصالحهم الذاتية على المصلحة العامة، الفشل فى مراعاة الحوافز الفردية، والسلوك المتوقع للأفراد، أدى فى الماضى إلى شيوع النظم الشمولية والمؤسسات المركزية.

وعلى ضوء هذه الخلفية يؤكد المؤلف أن نقطة البداية فى كتابه تتمثل فى المبدأ التالى: سواء كانوا سياسيين، مديرين، أو عاملين، سواء كانوا متعطلين، متعاقدين مستقلين، مسئولين كبار، مزارعين، أو باحثين– أياً كان موقعهم فى المجتمع– يتصرف الناس بناء على"الحوافز" التى يواجهونها. إن الحوافز المادية أو الاجتماعية، متواكبة مع تفضيلاتهم الذاتية، هى التى تحدد سلوكهم، الذى قد يتوافق أو لا يتوافق مع المصلحة العامة. ومن هنا فإن تحقيق الصالح العام يتطلب بناء مؤسسات قادرة على بلوغ الانسجام– بأكبر قدر ممكن– بين مصالح الأفراد والمصلحة العامة.

ومن هذا المنطلق يقرر المؤلف أن اقتصاد السوق ليس هدفاً فى حد ذاته. وفى أحسن الأحوال هو مجرد أداة غير كاملة لتحقيق المواءمة بين الصالح العام والمصالح الخاصة للأفراد، الفئات الاجتماعية والدول. يسوق المؤلف بعض الأمثلة. ربما يتسبب شخص ما فى التلوث، أو يستهلك قدراً كبيراً من المياه، وهو لا يفعل ذلك لمجرد الإستمتاع بما يفعل، وإنما لأن ما قام به يخدم منفعته (مصلحته) الاقتصادية. يمكنك أن تنتج كمية أكبر من الخضروات، أو تقلل التكلفة بطريقة ما، أو توفر قدراً من المال عند شراء سيارة ذات محرك غير "نظيف". سيعانى البعض نتيجة قراراتك، ولا يوافقون عليها. ولكن عند التفكير فى تنظيم المجتمع، نستطيع أن نتفق على ما إذا ماكان تصرفك مرغوباً فيه من وجهة نظر شخص آخر لا يعرف هل هو مستفيد أم متضرر من سلوكك. وبعبارة أخرى، هل تكلفة الضرر الذى يلحق به تفوق العائد على المستفيد. ستختلف المصلحة الفردية عن الصالح العام، عندما تتنازع إرادتى الحرة (غير المقيدة) مع مصالحك الخاصة، ولكنهما قد يتوافقان، فى ظل "ستار الجهل".

ثمة فائدة أخرى للتفكير من وراء ستار الجهل تكمن فى أن "الحقوق" تحتاج إلى رشادة تتجاوز الشعارات، ذلك أن الحق فى رعاية صحية هو لتوفر التأمين ضد سوء الحظ الناجم عن جينات معطوبة. تهدف الفرص المتكافئة فى التعليم إلى الحماية من الفروق الناجمة من اختلاف موقع أسرة كل شخص. الحرية وحقوق الانسان تحمي من تسلط الحكومة. من هذا المنطلق لم تعد "الحقوق" فكرة مجردة، يمكن للمجتمع أن يمنحها أو يمنعها. فى الواقع العملى، يمكن ضمان الحقوق بمستويات متفاوتة، أو ربما تتعارض (تتوقف حريتى عند الحد الذى تتعارض فيه مع حرية الآخرين)، وهو ما يجعل الحقوق مسألة تطبيقية.

إن نقطة البدء فى مطلب الصالح العام هى تحقيق "الرفاهة"، فى ظل ستار الجهل. فهى لا تحكم مسبقاً على الحلول، وليس هناك معيار سوى المصلحة الجماعية. هى تسمح بالاستعمال الخاص للسلع لتحقيق رفاه الأفراد، ولكن لا تقبل بسوء استهلاكها على حساب الآخرين. إنظر على سبيل المثال لفكرة "السلع العامة"، التى يجب– لدواعى العدالة– أن تتوفر للكافة: الماء، الهواء، التنوع البيئى، الميراث الثقافى، المعمورة (كوكب الأرض) جمال الطبيعة. هذه السلع ملكية عامة، ولكن يستهلكها الأفراد فى الواقع. يمكننا جميعاً أن نستمتع بها إلى الحد الذى لا يتعدى استهلاك

طرف على استهلاك طرف آخر (يصدق ذلك أيضا على المعرفة، إنارة الشوارع، الدفاع عن الوطن). وعلى النقيض من ذلك، عندما تكون السلعة متوفرة بكمية محدودة، أو يضطر المجتمع إلى تقييد كميتها مثل انبعاثات الكربون، فسيكون حتمياً تخصيص "خصخصة" استخدامها بطريقة ما. ويعنى تسعير السلع العامة، تخصيصها عن طريق منح بعض الجهات الاقتصادية الحق الحصرى فى استخدامها طالما قامت بسداد المقابل المحدد. من هنا، فإن السعى نحو "الصالح العام" هو الحافز (الدافع) من وراء هذه الخصخصة، ذلك أن الغرض هو عدم هدر المياه، أو أن تضع الأفراد أمام مسئوليتهم عن الضرر الناشىء عن انبعاثات الكربون، أو لتوزيع الموارد النادرة لمن يقدر على حسن استعمالها.

إنتوى المؤلف الإجابة عن سؤاله الثانى من خلال طرح تلك الأمثلة المشار اليها أعلاه. كيف يمكن لعلوم الاقتصاد المساهمة فى الوصول إلى الصالح العام؟ يتحفظ المؤلف على أى تصور بأن علم الاقتصاد– كأى من العلوم الإنسانية أو الاجتماعية– يسعى لانتزاع دور المجتمع فى تعريف "الصالح العام". فمن ناحية يمكن تركيز المناقشة على الأهداف التى ينطوى عليها مفهوم الصالح العام من خلال التمييز بين الوسائل والغايات. فى غالب الأحيان، فإن الوسائل أو الأدوات– سواء كانت مؤسسات (مثل السوق)، أو سياسة اقتصادية– تكتسب حياة قائمة بذاتها، وتنسى الغرض الذى أنشئت من أجله. بل ربما تنتهى إلى العمل ضد مبدأ أو فكرة الصالح العام. ومن ناحية ثانية، الأهم هو أنه بمجرد الاتفاق حول تعريف الصالح العام، بمستطاع علم الاقتصاد تطوير أدوات تساعد فى تحقيق هذا الصالح العام.

ويؤكد المؤلف على أن الاقتصاد ليس فى خدمة الملكية الخاصة، والمصلحة الفردية، ولا يخدم هؤلاء الذين يرغبون فى استخدام الدولة لفرض قيمهم، أو تأكيد سيادة مصلحتهم الذاتية. علم الاقتصاد ليس لتبرير الاقتصادات القائمة بالكامل على السوق، ولا تلك التى تكون تحت السيطرة الكاملة للدولة. علم الاقتصاد يعمل على تحقيق الصالح العام: هدفه هو أن يكون العالم أفضل، ولبلوغ ذلك تكمن مهمته فى تعريف وتحديد المؤسسات والسياسات التى تعزز الصالح العام. وهو فى سعيه نحو رفاه المجتمع، يتضمن الأبعاد المتصلة بالأفراد والمجموع معاً، ويقوم بتحليل

الحالات (والأحوال) التى تتوافق فى ظلها متطلبات الرفاه الجماعى، وتلك التى تعوق فيها المصالح الفردية الصالح العام.

الاقتصاد والاقتصاديون والمجتمع

يخصص المؤلف أول جزأين فى كتابه لمناقشة دور علم الاقتصاد فى المجتمع: موقع "الاقتصادى"، عمل الباحث فى مجال الاقتصاد، علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى، ومسألة الأسس الأخلاقية للسوق. ويحذر المؤلف من الاتجاه الآخذ فى الانتشار لتحول الاقتصاديين إلى شخوص إعلامية، بينما يجب أن يكون التركيز على علم الاقتصاد ذاته والقضايا التى يثيرها. الناس يثيرون– عادة– نفس الأسئلة: ماذا يفعل الاقتصاديون؟ هل الاقتصاد علم حقيقى؟ إذا كان علم الاقتصاد يستند إلى "منهج الفردية" الذى تنشأ منه ظاهرة "الجماعية"، التى تؤثر بدورها فى السلوكيات الفردية، فما هى القضايا التى يُعْنَى بها؟ هل من الصحيح افتراض السلوك الرشيد وماهى الصيغة التى يتمثل فيها هذا السلوك؟ هل الأسواق "أخلاقية"؟ إذا لم يتوقعوا حدوث الأزمة العالمية فى ٢٠٠٨، فهل للاقتصاديين فائدة أصلاً؟

يعود المؤلف إلى أصل الأشياء. كثيراً ماتخدعنا عملية الحدس وافتراض البداهة، فنحن ضعفاء ونستسلم لتحيزات ومعتقدات محددة. عندما نبحث مشكلة اقتصادية، فإن أول إجابة تطرأ لنا ليست دائما هى الحل الصحيح، لأن حجتنا لم تتجاوز عندها مظاهر الأشياء، وقناعتنا التى نثق فيها، بل وعاطفتنا. علم الاقتصاد يمثل العدسة التى تحدد رؤيتنا للعالم، وتسمح بالنظر إليه. فى ضوء مثل تلك المآخذ ، يرى المؤلف أن كثيراً من الكتابات تبحث فى أخلاق السوق وتركز على الحاجة لوضع حدود واضحة بين المجالات التجارية وغير التجارية. وبالنسبة له تمثل بعض الانتقادات للسوق مجرد إعادة صياغة لمفهوم حالات "فشل السوق" التى تستوجب تدخل السلطة العامة دون أن تثير قضايا أخلاقية. وثمة أمور أكثر تعقيداً. فيحاول أن يشرح أسباب الانزعاج من مبادلات فى السوق تنطوى– مثلاً– على بيع الأعضاء البشرية، الأم البديلة، أو الجنس؟ كما يحاول التركيز على أنه بينما قد تمتلكنا مشاعر السخط من سلوك فردى شاذ أو الحاجة إلى تنظيم المجتمع بطريقة مختلفة، فإن هذه المشاعر، والأحاسيس، لا تصلح موجهاً لقرار اقتصادى سليم.

أما عن وظيفة الاقتصاديين، فهو يعتقد أن دورهم ليس اتخاذ القرارات ولكن تحديد أنماط هيكلة الاقتصاد، والتعريف بالتطورات الحديثة لعلم الاقتصاد. يواجه الاقصاديون عند القيام بدورهم على الوجه المناسب صعوبتين، الأولى– كما يزعم البعض– تهمة عدم الكفاءة ونقص الفاعلية. بينما يتصور آخرون– على النقيض من ذلك– أن الاقتصاديين يمتلكون تأثيراً بالغاً، ويقدمون الذرائع لتبرير سياسات قد لاتخدم الصالح العام. ويكتفى المؤلف بالتركيز على التهمة الثانية، تاركاً قراءة الكتاب برمته، لبيان التحدى الأول.

صحيح أنه من المشروع التساؤل عن دور الاقتصادى فى المجتمع، ولكن المؤلف يذكرنا بأن الباحثين الاقتصاديين يتقاضون رواتبهم– ولو جزئياً– من الدولة، وهم يؤثرون فى السياسة الاقتصادية، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهم– كغيرهم من العلميين– معرضون للخطأ، ولكن يلزم أن يكونوا محل المحاسبة. قد يتمتع الباحثون الاقتصاديون بحياتهم الأكاديمية، ولكن يلزم أيضاً أن تكون أعمالهم مفيدة للمجتمع. وهو يناقش كذلك التكامل بين النظرية والبحث التطبيقى، والتفاعل المتبادل بينهما، ودور الرياضيات، والتحقق من صحة المعلومات، والأمور التى قد يختلف أو يتفق عليها الاقتصاديون، وأنماط المنهاج المعرفى للتحليل الاقتصادى.

فى نهاية ذلك الجزء يتعرض لعلاقة الاقتصاد مع غيره من العلوم. نلاحظ أنه فقط خلال القرن العشرين بدأ تطور الاقتصاد كعلم مستقل، من خلال افتراض أن متخذى القرار (مستهلكين، سياسيين، منظمين، على سبيل المثال) يملكون الرشادة الكاملة عندما يتصرفون بدافع مصالحهم الذاتية– التى تعنى المصالح الاقتصادية فى أغلب الأحيان– فى ضوء المعلومات المتوفرة (حتى وإن كانت جزئية أو جرى التلاعب بها). فى واقع الحال، كلنا متحيزون فى تفكيرنا وعند اتخاذ قراراتنا، ولنا– جميعاً– أهداف تفوق مجرد المصلحة المادية. ولاشك أنه فى العقدين الماضين أدخل البحث الاقتصادى مساهمات علوم انسانية واجتماعية أخرى، لتحسين فهم سلوك الأفراد والجماعات، ووضع القرار السياسى، وصياغة التشريعات.

لعلها من المرات النادرة التى أصادف فيها مناقشة دور "الاقتصادى" كمهنى محترف، وليس فقط علاقة علم الاقتصاد بالمجتمع. صحيح أن ثمة جدل قديم حول علاقة المثقف بالسلطة

(بإعتبار أن الاقتصادى الحَقْ قد يُعَدُّ فى زمرة المثقفين)، ولكن كتاب اقتصاديات الصالح العام تناول هذه المسألة بقدر غير محدود فى الرؤية والواقعية. وقد لفتت هذه المناقشة انتباهى لمقالة شيقة (Rostovski) تتناول ما إذا كان على الاقتصاديين تقديم "أحكام قيمية/ أخلاقية"، وعليهم أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان من المبرر أخلاقياً تقديم نصائح– حتى ولو فى صيغة فنية– لحكومات يعارضونها ويختلفون سياسياً معها؟ ويوضح كاتب المقالة– الذى شغل منصب وزير المالية ونائب رئيس الوزراء البولندى فى الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٣– طبيعة المأزق الذى يواجهه الاقتصادى الاحترافى فى تلك الحالة: ذلك أن تخفيض البطالة فى المدى البعيد ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاجتماعية، وقد يضمن الاستخدام الكفؤ للموارد، ولكن تحسن الأداء الاقتصادى قد يدعم حكومة هو يعارضها (وربما فى موقف المناوىء لسياساتها).

ويفترض السيد روستوفسكى أن الاقتصاديين الذين يعنيهم يواجهون حكومات غير ديموقراطية، وقد يستندون إلى أحد توجهات ثلاثة لتحديد مدى استعدادهم وقبولهم لتقديم النصائح إلى هذه الحكومات. فمن ناحية قد يرى الاقتصادى أن تصحيح السياسة الاقتصادية (وما يقدمه من نصح للحكومة) سيكون فى الصالح العام، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسى القائم. أما على النقيض من ذلك هناك من يتشكك فى جدوى تقديم المشورة أو اقتراح حلول تتجاوز أسس "اقتصاد السوق" لأية مشكلة لا تتطلب تدخل الحكومة. وبين هذين الموقفين المتباعدين، فإن معظم الاقتصاديين لا يتردد فى تقديم التحليل والرأى الاقتصادى "الفنى" الصحيح، طالما أن المسئولين الرسميين يخضعون للرقابة والمحاسبة من جانب مؤسسات ديموقراطية. "وفى مثل هذه الحالة لن يكون ثمة داع للقلق: سياسياً أو أخلاقياً". (Rostovski)

ومما يصب فى غمار موضوع الكتاب الذى نحن بصدده "اقتصاديات الصالح العام" ماطرحه السيد روستوفسكى من تساؤل عما إذا كان أى من المواقف الثلاثة السابقة للاقتصادى الاحترافى قادر على اقناع صاحبه بأن ما هو فى مصلحة حكومة غير ديموقراطية سيكون لفائدة الجميع أيضاً. ويخلص فى نهاية مقاله أنه بينما سيكون لكل اقتصادى حرية تحديد موقفه الذاتى، فإن علم الاقتصاد، والحرفية الاقتصادية بصفة عامة، يتوجب عليه ألا يتجاهل التبعات الأخلاقية لترجمة التحليل الاقتصادى إلى ممارسة واقعية.

كيف يواجه الاقتصاد التحديات العملية؟

يخصص المؤلف حوالى نصف كتابه (عشر فصول) لمناقشة ما يعتبره التحديات الاقتصادية التى تؤثر فى حياتنا اليومية، دون أن يكون للأفراد سيطرة عليها: الاحتباس الحرارى، سوق العمل، التمويل، المنافسة والسياسة الصناعية، العلاقة مع العالم الرقمى، الابتكار، والسوق الأوربية!! ويحاول فى كل حالة تحليل دور القطاعين العام والخاص، وانعكاساته على المؤسسات التى يمكن أن تسهم فى تقارب المصلحة العامة مع المصالح الفردية، أى بإختصار ما يحقق الصالح العام.

ويسلط المؤلف الضوء– فى نهاية الكتاب– على مسألة يراها جوهرية، تتصل بنظرية المعلومات، إذ يرى أن القرارات التى يتخذها الفاعلون الاقتصاديون (العائلة، الشركة، الدولة) تكون مقيدة بمحدودية المعلومات. ويبين أن الحاجة لسياسات عامة تعكس المعلومات المتاحة سيكون لها تبعات على صياغة سياسة التشغيل، حماية البيئة، السياسة الصناعية، والتنظيم القطاعى والبنكى. أما فى القطاع الخاص فإن عدم الاتساق فى البيانات سيؤثر فى مؤسسات الحوكمة وأنماط التمويل. "لاشك أن نقص البيانات أو عدم تجانسها موجودة فى كل مكان: فى قلب الهياكل المؤسسية والاختيارات السياسية، وهى كذلك فى صلب اقتصاديات الصالح العام"، كما يقول المؤلف

الدولة والسوق: هل هما بديلان ؟

قبل أن ينطلق المؤلف– فى كتابه محل المناقشة– إلى مفهوم "الصالح العام" كان قد سجل اتفاقه مع كتاب وباحثين كثر فى "أن نموذج اقتصاد السوق قد دانت له الهيمنة فى مجتمعاتنا"، بعد فشل الاقتصادات المخططة مركزياً، وسقوط حائط برلين، والتحول الاقتصادي فى الصين. ويلاحظ أنه "حتى فى العالم الحر، أصبحت السوق وأطرافها الاقتصادية أكثر تأثيراً من القوى السياسية".

لا يعنى هذا الاعتراف تسليم المؤلف بأفضلية آليات السوق. وهو على غير ما درج عليه كثيرون من مجرد بيان بعض حالات "فشل السوق"، يذهب إلى مَكْمَنِ الآزمة، عندما يقرر أنه "لم يحقق اقتصاد السوق سوى نصر جزئى، لأنه لم يكسب لا القلوب ولا العقول". ومرد ذلك من وجهة

نظره، التى يوجزها فى عنوان كتابه، "أنه بالنسبة لكثيرين، فإن السعى نحو تحقيق الصالح العام، وهو المبدأ الذى يجب أن يحكم السياسات العامة، تتم التضحية به على مذبح هذا النظام الاقتصادى الجديد". يعدد الكاتب الانتقادات التى توجه لهذا النظام ويسجل سماته الحالية، كالأزمة المالية، وزيادة البطالة، واللامساواة، وعجز القيادات عن مواجهة تغيرات المناخ، وإضعاف المشروع الأوروبى، وعدم الاستقرار السياسى، وما أدى إليه من أزمة الهجرة، وتصاعد الشعبوية عبر العالم(*). ويطرح– فى ضوء ذلك– تساؤله: هل فقدنا الرؤية الصائبة للصالح العام؟ وإذا كان ذلك قد وقع، كيف يمكن "لعلم الاقتصاد" أن يعيننا فى مسعانا للعودة؟

لعل المسألة التقليدية التى يطرحها مؤلف الكتاب تتصل باللاعبين الأساسيين فى الحياة الاقتصادية: الدولة والسوق (شركات الأعمال) ويتجه فى تناولها إلى تقديم مفهوم جديد للدولة من منطلق الصالح العام. وهو يقرر– ابتداءً– أن الاختيار أمام المجتمع ليس بين الدولة والسوق، على النحو الذى يحاول تصويره كل من أنصار تدخل الدولة أو سياسة الحرية الاقتصادية، "السوق والدولة متكاملان وليسا متناقضين، لا ينفى أى منهما الآخر".

وفى عبارة مركزة يوجز طبيعة العلاقة: "تحتاج السوق إلى تنظيم (ضوابط)، وتتطلب الدولة نظاماً للكفاءة والحوافز". وفى عبارة أخرى يرى المؤلف أن الدولة لم تعد توفر كثيراً من فرص العمل من خلال القطاع العام، ولا تنتج السلع والخدمات المختلفة عن طريق الشركات العامة. لقد تحولت فى دورها أساساً إلى "منظم". ويبين أن الدور الجديد للدولة يكمن فى وضع القواعد الأساسية، وتتدخل فى حالات "فشل السوق"، لضمان المنافسة ومنع الاحتكارات، والاشراف على النظام المالى، وخلق الفرص المتكافئة ، وإعادة توزيع الموارد من خلال النظام الضريبى. ويركز– بالإضافة إلى ذلك– على الحاجة لإصلاح الدولة، لأن أوضاع المالية العامة فى كثير من الدول تمثل خطراً شديداً على استمرارالنظام الاجتماعى.

ويتناول المؤلف على الجانب الآخر دور الشركات (الوحدات الإنتاجية والخدمية)، ويشرح فى مقدمته لهذه المناقشة أسباب هيمنة وانتشار شكل محدد للإدارة– الرأسمالية– عبر العالم. ولديه

(*) يوجه كثير من الاقتصاديين النقد لنظام اقتصاد السوق، وربما لا يرون فى إصلاحه سوى تغيير فى بعض آلياته والسياسات اللازمة لذلك . لكن هل يتوافق ذلك مع منهج أقتصاديات الصالح العام؟ انظر El-Erian .

أن هذا الشكل يمنح سلطة القرار لحملة الأسهم، أو الدائنين عندما لا تسدد الديون. بينما هناك أصحاب مصلحة آخرين: العاملين، الموردين، الزبائن، السلطات المحلية، الدولة والدول التى تعمل فيها الشركة. ومن ثم يلزم أن يكون هناك أكثر من شكل/ نمط يقتسم أصحاب المصلحة السلطة من خلاله. ومن هذا المنطلق يناقش المؤلف ما أسماه "الحوكمة التعاونية" corporate governance، والمسئولية الاجتماعية للشركات وللاستثمار. ويطرح تساؤله حول دلالة هذه المفاهيم، وما إذا كانت تلك التنظيمات متوافقة مع اقتصاد السوق، أو أنها– على العكس– هى منتج طبيعى له.

اقتصاديات الصالح العام– كما يراها المؤلف – تهدف إلى، وتبحث فى،إمكانية وشروط التوليف بين المصالح الفردية ومصلحة المجتمع، وكذلك أساليب التوافق بين سياسة الدولة ومؤسسات السوق. كلام طيب احتواه الكتاب محل قراءتنا الحالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيراً من الأسئلة التى طرحها المؤلف وقام بتحليلها بالتفصيل تبقى فى إطار– افتراضى أو صريح– هو عدم الاستغناء عن السوق (الرأسمالية). وبينما أقر المؤلف– كما أوضحنا من قبل– بعدم أفضلية آليات السوق، وأشار إلى عدد من مثالبها، فقد بقيت وجهة نظره محدودة ومحكومة بذلك الافتراض حول الأسس الاقتصادية والسياسية للنظام القائم.

هل تصمد الرأسمالية؟

بعد أن بدا وكأن الجدل قد وصل إلى منتهاه حول طبيعة النظم الاقتصادية: اشتراكية الاقتصاد المدار أو الرأسمالية الليبرالية، ومع دعاوى "نهاية التاريخ" كانت قد تكرست– لدى الغرب– العقيدة والثقة فى النموذج الاقتصادى، واضح الحدود والخصائص، والمقبول والمطبق على مستوى الدول والنظام العالمى على حد سواء. ولكن السنوات الأخيرة شهدت تغيرات جذرية على كلا المستويين. لقد ناقض بروز الصين الرأى السائد بأن الاستراتيجية التى تخضع لسيطرة الدولة مآلها الفشل، كما كشفت الأزمة العالمية المالية عن المخاطر الجسيمة التى ترتبت على "عدم تنظيم" وضبط الأسواق. ثمة مسئولين كثر (وخاصة من السياسيين) لم يعودوا يدافعون عن "رأسمالية السوق الحرة" سواء من منظور النمو الاقتصادى أو منافع العولمة (Ngaire Woods).

ولايقف الأمر عند إبراز بعض الأمثلة (مثل الصين) التى قد تتسم بالاستثنائية أو بعض الأوضاع الخاصة، ولكن ثمة وجهات نظر تذهب إلى فشل **النموذج** الذى يتبناه ما يطلق عليه "توافق واشنطن". الفكرة الرئيسية البسيطة هنا تكمن فى أن البلد سيستفيد من تبنى آلية أسعار السوق، وتحرير الاقتصاد فى الداخل، والتمسك بحرية التجارة الدولية، وتدفق رأس المال الأجنبى. لم يعد ذلك صحيحاً، وأصبحت الحاجة ضرورية لصياغة نموذج اقتصادىparadigm جديد (El-Erian). ويرجع العريان فشل النموذج الدارج إلى "عجز أهل مهنة الاقتصاد عن الذهاب بعيداً نحو تطوير فهم أشمل للعلاقة بين نمو وتحرير القطاع المالى وبين الاقتصاد الحقيقى (العينى)، ولتأثير الابتكارات التكنولوجية الهائلة. كما لم يمكن الاعتداد كثيراُ– وربما جرى التجاهل تماماً– للعلوم السلوكية لحساب التحليل الاقتصادى الجزئى (المايكرو) الأنيق، باستخدام نماذج صديقة، رغم أنها تتسم بالبساطة وعدم الواقعية".

وتعويل الاقتصاديين على قواعد وأسس ميكانيكية لتفسير– بل والتأثير على– النتائج الاقتصادية، يمتد إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الماكرو). وفى عبارة بسيطة صريحة يرى Roman Frydman مدى زيف الاعتقاد فى أنه بإستطاعة الاقتصاديين التحديد المسبق لما ستسفر عنه النتائج الاقتصادية، ومن ثم مستوى النشاط الاقتصادى. (كانت حالة الأزمة المالية العالمية مثالاً واضحاً). ويتفق Roman مع El–Erian فى إلحاح الحاجة إلى كتاب اقتصاد مدرسى جديد. بالنسبة له فإن السؤال ليس ما إذا كان "المحفز المالى" كاف، أو أن مقداراً أكبر لهذا المحفز أكثر نفعاً، ولكن ما إذا كان على واضعى السياسة التعويل على أى نموذج يفترض أن المستقبل سوف يتبع الماضى بشكل ميكانيكى. ويسجل بدوره أن هناك انهيار السوق العقارى (فى غمار الأزمة العالمية) التى خلفت وراءها خسارة ملايين من ملاك المساكن الأمريكيين، لم يكن جزءاً من النماذج الموجودة فى الكتب المدرسية، وجعل من غير الممكن الحساب الدقيق للمحفز المالى المستند إلى إليها. وينصح عموم الناس بأن يكونوا فى شك عميق فى الدعاوى (المزاعم) بأن تلك النماذج تقدم أى أساس علمى لوضع السياسة الاقتصادية.

هناك كذلك من يعتقد أن المشكلة الرئيسية تكمن فيما أصاب الفكر الاقتصادى الغربى من جمود وقحط المفكرين الاقتصاديين. ويقدم Andrew Sheng الدلالة على ذلك. فكما لاحظ سكيدلسكى

فإن "أزمة الكساد العظيم فى الثلاثينات من القرن الماضى أنتجت الاقتصاديات الكينزية. الركود التضخمى فى السبعينيات تمخض عنه فكر ميلتون فريدمان الذى أحدث ثورة فى النظرية النقدية. ولكن بعد انقضاء عقد كامل على الأزمة العالمية فى أول عقد للألفية الجديدة ليس هناك توافق على تحول جوهرى فى مساق الفكر الاقتصادى الغربى".

ليس غريباً أن نرى حكومات ليبرالية تعترف بكثير من النواقص، ولكن رؤيتها للتغلب على مثالب النظام لا تنطوى على قبول بتغيير الأسس التى يقوم عليها. إذ نقرأ عن السيدة ماى، رئيسة وزراء بريطانيا رأيها المحافظ فى أن اقتصاد السوق الحرة، الذى يعمل وفقاً لقواعد وضوابط صحيحة، يُعَدُّ أعظم مؤسسة خُلِقَتْ لتحقيق تقدم المجتمع. ويرى Woods أنه "إذا كان هذا الإدعاء صحيحاً فإن النتيجة المباشرة المنطقية الوحيدة هى فشلنا فى إدارة الاقتصاد". ويخلص من ذلك إلى أن توافقاً جديداً بدأ فى الظهور حول الحاجة إلى حكومة أكثر فاعلية وكفاءة لحفز النمو الاقتصادى وتوسيع تكافؤ الفرص، على أن تحوز الأدوات الاقتصادية والسياسية التى تمكنها من إعادة تأهيل رأسمالية السوق الحرة.

وكما يرى العريان لازال ثمة دور مهم يجب على الاقتصاديين وصناع القرارات أن يؤدوه لتحسين "الوضع القائم". فعلى المستوى العالمى لابد أن يحتل مفهوم "التجارة العادلة" مكانة الصدارة عند مناقشة السياسات . كما على الدول– بصفة خاصة فى أوربا– أن تعمل بجدية لإصلاح نظام الحوكمة العالمية متعددة الأطراف، الذى فقد الكثير من مصداقيته. ويضع– أيضاً– قائمة تشمل قضايا جديرة بالتحليل المعمق، مثل التأثير المتبادل للاقتصاد العينى والقطاع المالى، مسألة التوزيع وانعكاساتها على الضغوط التى تتعرض لها الطبقة المتوسطة، والفئات المستضعفة، والتغيرات الهيكلية التى ينطوى عليها التقدم التكنولوجى.

من الواضح أن الجدل المستمر منذ آماد بعيدة يُغَلِّفُه افتراض وجود الرباط الوثيق بين "الرأسمالية" كنظام اجتماعى/ اقتصادى، وبين "السوق" كآلية مؤسسية وحيدة لإدارة الاقتصاد الرأسمالي. ويبدو أن كثيراً من النقد الموجه للنظام الرأسمالى ينطوى على فرضية حتمية استبعاد آلية السوق من أى نظام بديل– إذا وجد– كما أن قصور السوق وعجزها عن آداء دورها المفترض

يرجع إلى طبيعة وخصائص النظام الرأسمالى ذاته. تستحق هذه المزاوجة المراجعة. ويمكن أن نرصد مواقف متباينة فى هذا الاتجاه. هناك– من ناحية– التصور بأن الرأسمالية باقية، وتمثل نهاية التاريخ كما يراها "فوكوياما"، وهناك– من ثم– من يقلل من شأن تعرض الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة للتقلبات والانتكاسات الاقتصادية المتكررة. فثمة الرأى – فى صدد التعليق على كتاب Paul Mason– الذى يرصد أن الدورات الاقتصادية الرأسمالية استمرت حوالى ٥٠ سنة، غطى الركود وزيادة البطالة نصف تلك الفترة، كما شهد نصفها الآخر حالات من الرواج والنماء الاقتصادى(Donald Gillies). وعلى النقيض تضمن هذا الكتاب تحليلاً مغايراً، إذ أن Mason يقطع بأن الرأسمالية كنظام مركب وقادر على التأقلم والمرونة قد بلغ حدود قدرته على التأقلم. بل يتنبأ بأنه نتيجة التقدم (التطورات التكنولوجية الجديدة) تتراجع الرأسمالية، ومن المتوقع أن يتم خلال بضعة عقود من الزمن إحلال نظام اجتماعى/ اقتصادى جديد، يطلق عليه "ما بعد الرأسمالية".

فى معرض قراءة كتاب Tirole يقرر Gilllies "أن الرأى الدارج لايزال سائداً فى نجاح الرأسمالية فى هزيمة أعدائها: انهارت الشيوعية فى روسيا وشرق أوربا. وتحولت الصين إلى نوع (نمط) ما من الرأسمالية، بل وحتى فى أوربا الغربية قل شأن الاشتراكية الديموقراطية، واتجهت أكثر كذلك إلى نوع من الرأسمالية. ويبدو أن الرأسمالية– وفقاً لهذه الرؤى– وجدت لتبقى". وهناك من قد يبالغ فى القول بأنه من الممكن أن نتخيل نهاية الدنيا، بينما من المستحيل أن نتخيل اقتصاد بدون السوق. وجهتا النظر شديدتا التطرف يتغلب عليهما فى غمار الجدل الدائر ماينطوى عليه مضمون كتاب اقتصاديات الصالح العام، ويتشارك معه كثير من الأفكار التى أشرنا إليها أعلاه، سواء دور أكثر فاعلية للحكومة، أو سوق منظمة تخضع للقواعد (regulated)، ومؤسسات تستطيع تحقيق توافق مصلحة الفرد مع المجتمع.

وقبل أن أختم مقالى هذا أود أن ألفت النظر إلى بداية مناقشة بعض ما كشفت عنه معجزة الصين الاقتصادية، ومسئولية "المفكرين غير الغربيين" عن دورهم للتوليف بين الرؤى والآراء المتباينة، وبالتحديد اللبنات الفكرية لهذه المعجزة، لصياغة حزمة سياسات يمكنها مقارعة "اتفاق واشنطن". إن غياب ما يمكن تسميته "توافق بكين" يحول دون الوقوف على محركات النجاح الاقتصادى للصين، ويساعد المفكرين الغربيين على تجاهل التجربة الصينية، أو استخلاص

الدروس لتطبيقها على نطاق واسع (Andraw Sheng). ولعله أصبح من الواجب على الكثيرين منا أن نعمل ليس فقط على دراسة التجربة الصينية ودروسها التنموية بالرجوع إلى الكتابات الغربية، ولكن متابعة ورصد كتابات الخبراء والباحثين فى تلك المنطقة المعجزة.

Refera nces

- Andrew Sheng, The Asian Values Debate Returns, Project syndicate, Mar.2, 2018.
- Donald Gillies, Pual Mason's Postcapitalism, real-world economics review, issue no. 73.
- Jacek Rostowski, Should Economists Make Moral Judgments?, May 25, 2018
- Jean Tirole, Economics for the Common Good, Prinston, 2017
- Mohamed A. El-Erian, Working Towardthe Next Economic Paradigm, Project syndicate, Feb 27, 2018.
- Ngaire Woods, The Case Against Free-Market Capitalism, Project syndicate, Oct 12, 2017.
- Roman frydman, Michael D. Goldberg, Did capitalism Fail?, Project syndicate, Seb 13, 2018.